التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته

■ إعداد د . منصور الصيد شيته
استاذ المناهج وطرق التدريس بكلية الاداب/جامعة الفاتح

مقدمة

قبل أن نبدأ بمناقشة الملامح التفصيلية لموضع البحث فإن من المفيد من وجهة نظرنا ان نسلط الضوء على موضوعين يعطيان موضوع البحث اهمية خاصة : الموضوع الأول : يتعلق بالمعدل العالي للتحول التقني الذي تطرحه الألفية الثالثة اما الموضوع الثاني فيتعلق بزيادة حساسية دول العالم الثالث للتقنيات التي طرحتها البلدان الصناعية .

أولاً المعدل العالي للتحول التقني :

اذا القينا نظرة فاحصة على معدل التحول التقني والعلمي الذي يسود العالم اليوم نجده سريعاً جداً بحيث اوجد بعض التحديات التي باتت تواجهها حكومات العديد من الدول ونظراً لسرعة هذا التحول فقد أصبحت الحلول غير دائمة الوجود لأي تحد اقتصادي او اجتماعي ولهذا فقد أعطت حكومات البلدان الصناعية اهتماماً جدياً بالسياسات العلمية الملائمة لمواجهة هذا التحول التقني والعلمي فقامت بالعديد من الاجراءات من خلال تطوير الامكانات الجوهرية للبحث والتطوير (R&D) لمواكبة التغيير الحاصل والسريع .

ولقد شمل البحث والتطوير جميع النشاطات والعمليات التي تحدث داخل المجتمع مثل : إدراك التغير التقني و الانتاج و الاستهلاك و الاختراع و النقل ،

التكيف ، التبني ، التراكم ، وتقانة الادارة .

أما النظام التربوي فليس من مسؤوليته مساندة او ادارة عمليات البحث والتطوير بل مسؤوليته الموارد البشرية ومساندة البحث في الجامعات ويمثل البحث العلمي في الجامعات اكثر من (60٪) من جميع البحوث الاساسية في اغلب دول العالم ويمثل البحث الاساسي حوالي (10٪) من جميع ميزانية البحث والتطوير .

ان البحث العلمي يمثل عنصراً اساسياً للبحوث والتقنية وله دور اساسي للابقاء على جودة النظام التربوي العالي وبالتالي فهو يمثل اهمية حاسمة للاقتصاد الوطني والأمن الثقافي لأي مجتمع .

في ضوء هذه الاهمية للتحول التقني والعلمي فإن المجتمع مطالب دائماً باحداث تغيير وتبني وسائل انتاج وتنظيم اجتماعي متطور ومتنوع .

ان التقانات الحديثة الجديدة توفر فرصاً اوسع للاختبار وتعزيز السيطرة على الظروف البشرية والبيئية . ونظراً لأن التغيير التقني غير مستقر بل متجدد فإنه يدفع بدوره لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي وما يترتب على هذا التغير من احتياجات .

وحتى ندرك اهمية التغير التقني والعلمي وما يطرحه من اشكالات وما يوفره من طموحات وآمال نذكر : ان التحولات التي تمت عن طريق البحث الطبي مثلاً خلال المائة سنة الماضية قبل الألفية الثالثة قد زادت في فترة الحياة البشرية من حوالي (35) سنة الى (75) سنة ومازالت الحياة البشرية في ازدياد ومن المتوقع ان الاشخاص المولودين في البلدان الصناعية في عقد التسعينات سيتمتعون بحياة أفضل ويعيشون حتى سن الـ (100) سنة .

وتعتبر هذه الزيادة في فترة الحياة البشرية مرهقة للدولة والمجتمع : حيث تزيد تكلفة التقاعد وتزيد ادارة الحالة الصحية للافراد المتقدمين في السن كما تخلق مشاكل اجتماعية جديدة مفروضة من العدد الكبير من السكان كبار السن المحالين على التقاعد وهكذا فإن وجود حياة بشرية اطول للبعض تعني طلبات اكثر والتزامات وحياة متعبة للجميع .

ثانياً : زيادة حساسية دول العالم الثالث للتقنيات التي طرحتها البلدان الصناعية :

إن الثورة التكنولوجية المتعاظمة وتقنية الاتصالات المتزايدة بالرغم من انها اخذت بناصية العالم الى عالم واحد مترابط الاجزاء بشكل لم يحدث من قبل الا انها اوجدت المنافسات المتعاظمة بين الدول وادت الى خلق عالم منقسم بصورة كبيرة فقد صار بالامكان اليوم أن يتحرك البشر والمنتجات والوظائف بسهولة كبيرة بين الدول الا انها اصبحت تهدد بعض الدول والشعوب بالابتلاع والضياع.

اننا نعيش اليوم عصر تحول جذري سريع يتم فيه اعادة ترتيب سياسات واقتصاديات القرن الواحد والعشرين بحيث لايكون هناك منتجات وطنية ولا تكنولوجية وطنية ولا شركات وطنية ولاصناعات وطنية وبالتالي لايكون هناك اقتصاد وطني بمفهومه المعاصر ولكن ما سيظل باقياً ومستمراً داخل اطار الحدود الوطنية ليس الا البشر الذين تتكون منهم أمة ما . وستكون المهمة الاولى لكل أمة ان تتكيف مع عقيدة ورؤى ومهارات مواطنيها وستكون المهمة الرئيسية لكل أمة هي التعامل مع القوى المحركة للاقتصاد العالمي التي تسعى للقضاء على الروابط التي تجمع بين هذه القوى جميعها وهي التي مكنت 20٪ من الدول الاكثر غنى من استهلاك 90٪ من الموارد العالمية بينما 20٪ من الدول الأكثر فقراً تستهلك 1٪ من الموارد العالمية فقط .

هذا يتطلب من المجتمعات والحكومات ضرورة مواكبة هذا التغير والاستعداد له وهذا لن يتم الا من خلال التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته وسنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل .

يهدف التعليم الى تهيئة الشباب للحياة وتستغرق هذه العملية بين (11 و 16 عاماً) ففي البلدان المتقدمة يقضي المواطن الحادي حوالي (14) سنة من التعليم النظامي وبالمقارنة يقضي المواطن العربي من (4 الى 7 سنوات) من التعليم ويقدر الخبراء بأن الشخص يحتاج الى (6) سنوات من التعليم النظامي قبل أن يمتلك القدرة على فهم لغته الاصلية .

ويعتبر مستوى وفترة التعليم النظامي عاملين رئيسيين يحددان حالياً اعادة توزيع العاطلين عن العمل داخل كل دولة وبين الدول . كما ان النظام التعليمي يعتبر مسؤولاً عن عمليات التدريس والمهارات والقيم والتدريب . كما توجد علاقة قوية بين تعليم الافراد وانجازاتهم خلال محيط تقني خاص . وهكذا فإن التربية ينبغي ان تمكن الطالب من ان يتكيف باستمرار مع التحولات التقنية ولايوجد نظام تربوي قادر على التكيف دائماً للتحولات التقنية دون ان يتلقى تغذية راجعة بالمعلومات باستمرار من المجتمع العلمي الذي يتواجد فيه .

ولهذا ففي البلدان المتقدمة هناك الكثير من نقاط الاتصال بين النظام التربوي وبقية مكونات المجتمع اما في المجتمع العربي فإن نقاط الاتصال هذه تعتبر ضعيفة الى أبعد الحدود ان وجدت .

مما يتطلب بالضرورة التخطيط لتحديث التعليم عامة والتعليم العالي خاصة وتفعيل مخرجاته :

ان التربية في الوطن العربي تحتاج الى الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الذي يبني على فهم الفلسفة التربوية وتحديد الاهداف والسياسات التربوية والخطط التفصيلية التي تضمن تنفيذ الاستراتيجيات بصورة تؤدي الى تحقيق الاهداف الاجتماعية وبناء المستقبل المنشود .

ان نمط التخطيط المطلوب لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته هو ذلك التخطيط الذي يبنى على التصور الجيد للمستقبل في اتخاذ القرارات الحالية اي الاخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في المستقبل كأساس في اتخاذ القرارات الحالية حول بنيات التعليم العالي بحيث يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب المخاطر والتهديدات المحتملة .

ان التخطيط الذي نأمله هو ذلك التخطيط الذي يعني تصميم المستقبل المرغوب وتحديد الوسائل الكفيلة باحداثه .

ان التخطيط للمستقبل عملية تتصف بالاستمرارية لاحتواء التغيرات التي قد تحدث في البيئة الطبيعية والمجتمعية والعالمية عامة وكيفية التعامل مع النتائج والمتغيرات التربوية المحتملة .

ان التخطيط لتحديث التعليم العالي يجب ان يكون توجهاً عاماً وطريقة للحياة التربوية تقوم على دراسة الحاضر واستلهام المستقبل في علاقته بتحقيق الاهداف التربوية العامة للمجتمع الصادرة عن الفلسفة التربوية فهو تخطيط يقوم على الرؤية الشمولية وتغطية مساحة طويلة من الزمن وعريضة من الحياة .

لقد ادى عدم تنوع البنى والاشكال في التعليم العالي في الوطن العربي الى دخول اعداد كبيرة من الطلاب الى الجامعات وهو الامر الذي حول كثيراً من هذه الجامعات الى بيئات تعليمية متعددة التركيب يصعب على أية سلطة جامعية مهما كانت درجة كفاءتها السيطرة عليها كما يصعب عليها ادارة العملية التعليمية فيها بكفاءة وفاعلية .

لذلك كان من اولويات التخطيط لتحديث التعليم العالي ايجاد سياسة جديدة للالتحاق والقبول بالتعليم العالي في الوطن العربي هذه السياسة لابد وان تكون ذات ابعاد ثلاثة :

البعد الاول : جعل التعليم العالي مرناً ومتاحاً للجميع بشتى الوسائل المناسبة على أساس القدرات العقلية والفردية التي يمتلكها الفرد اي ضرورة فتح التعليم العالي لغير الطلاب المألوفين أي للكبار والراشدين الذين يعودون الى التعليم العالي او يقضون فترة قصيرة من الدراسة فيه يجددون من خلالها إعدادهم او ينتقلون بالتناوب من مواقع عملهم الى الجامعة او العكس .. وهذا يعني ضرورة الربط الوثيق بين نظام التعليم العالي وبين التعليم غير النظامي .

البعد الثاني : ضرورة اعادة النظر في سياسة القبول الحالية لطلاب التعليم العالي بحيث لاتقتصر على مجرد تنسيق درجات الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية بل لابد من خضوع الطالب المتقدم الى التعليم العالي الى اختبار قبول تكميلي لكل جامعة او كلية او تخصص وخاصة في الاقسام العلمية او المهنية المختلفة على ان تتاح الفرصة للطالب ان يتقدم للالتحاق بالكلية التي يرغبها مباشرة او بعد فترة زمنية محددة بعد خضوعه لاختبار قدرات خاص .

والقاعدة هنا ان كل انسان من حقه ان يلتحق بالبرامج والمجالات في التعليم

العالي التي تطور معارفه ومهاراته وكفاءاته في العمل والانتاج على ان يكون توزيع المتقدمين لهذه البرامج بعد التأكد من ان قدراتهم وميولهم تتناسب ونوعية الدراسة المختارة وان يستبعد العامل المادي كمعيار للانتقاء .

لابد من مراعاة حاجات ومطالب التنمية الاجتماعية الشاملة وحاجات سوق العمل وانواع المعارف والمهارات المطلوبة لمواجهة تلك الحاجات و المطالب .

البعد الثالث : تنويع البنى والاشكال للتعليم العالي . ان البعدين الاول والثاني في سياسة التخطيط لتحديث التعليم العالي لن يكتب لهما النجاح دون التعزيز بايجاد حلول اضافية كتنويع البنى والاشكال للتعليم عن بعد والجامعات غير التقليدية كالتعليم المفتوح والجامعات الخاصة بعلوم البحار والمحيطات وعلوم البيئة وعلوم الطاقة والصحراء والسكان .. الخ .

ان زيادة معدلات القبول والالتحاق بالتعليم العالي وصلت الى حوالي 60٪ تقريباً من الفئة العمرية في امريكا وكندا والى 40٪ تقريباً في الدول الاخرى المتقدمة صناعياً وهذه لم تحدث الا نتيجة لتنويع البنى والاشكال للتعليم العالي والاستثمار لحساب التعليم العالي وليس على حسابه والربط بين مؤسسات الانتاج . ومؤسسات التعليم العالي لابد وأن تتطور لتستجيب للادوار المتعددة التي يجب ان يلعبها خريجو هذا التعليم فلم يعد صالحاً ان تقتصر وظيفته على تقديم المعرفة ونقلها والتدريس والبحث بل لابد من اضافة التعليم الذاتي والتربية المستمرة والتعليم مدى الحياة .

ان الجامعة لابد وان تتصدى لعملية بناء وانتاج المعرفة الجديدة التي تقود التنمية المستمرة الشاملة في المجتمع .

ولكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من توفر المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الملائم كمناخ سياسي يقوم على مبدأ الحرية والمساواة تحترم فيه حقوق الانسان وتصان كرامته وتوفيرمناخ اجتماعي يسود فيه التعاون والتكامل بين مكونات المجتمع افراداً ومؤسسات ويعم فيه الامن والطمأنينة مما يتيح للانسان تحقيق ذاته وتحرير امكاناته المبدعة واطلاق قدراته الخلاقة ومناخ ثقافي تختفي منه الامية وتشيع فيه المعرفة العلمية والتقنية وتسود

فيه قيمة العمل ليشارك الرجال والنساء معاً في الانتاج .

ولما كان التعليم العالي هو القادر على بناء القدرات العلمية والتكنولوجية وخاصة عن طريق العلوم الاساسية المتقدمة واعداد المبدعين والباحثين والفنيين المهرة والكوادر الفنية المتميزة والاسهام في غرس القيم التي تؤكد الاعتماد على الذات لذلك كان لزاماً عند التخطيط لتحديث التعليم العالي وتنويع مخرجاته من اعادة النظر في المحتوى التعليمي التعليم العالي بحيث يكون قادراً على تزويد الافراد بالمعارف والمهارات المتقدمة وان تعمل مؤسسات التعليم العالي كقنوات لاكتساب ونقل وتطويع ونشر المعرفة المتولدة في جميع انحاء العالم وان يدخل التعليم العالي في برامجه ومناهجه انواعاً من المساقات والتخصصات في العلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات وادارة التكنولوجيا وتأسيس اواصر جديدة للتعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية . وحتى يتمكن التعليم العالي من معايشة الألفية الثالثة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة فإن عليه ان يخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل الى المضمون بحيث تحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر .ويمكن ايجاز محاور التحديث الرئيسية للتعليم العالي لاستيعاب آثار العولمة ومتطلباتها واستثمار الفرص الناشئة عنها والتقنيات المساندة لها في التالي :

1ـ اعادة صياغة فلسفة مؤسسات التعليم العالي وتحديث رؤية ورسالة التعليم العالي بما يعكس سمات ومعطيات العصر .

2ـ تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالي علمياً وفكرياً وادارياً ومالياً ورفع الوصاية المركزية عليها من وزارات التعليم وغيرها من التنظيمات البيروقراطية الفوقية .

3ـ اعادة تصميم هياكل مؤسسات التعليم العالي باعتماد المرونة واللامركزية وإعتماد مباديء التواصل والترابط في نفس الوقت .

4ـ اعادة تصميم برامج وامكانيات مؤسسات التعليم العالي لتوفر لطلابها ارقى مستوى من الخدمات التعليمية والبحثية وتهيئة المناخ المناسب لتنمية

قدراتهم الفكرية وتأكيد مناخ الحرية والديمقراطية .

5ـ تحقيق الانفتاح على المجتمع والتعامل مع مؤسسات الانتاج والخدمات والتفاعل مع مشكلاتها وتوجيه انشطة البحث العلمي لحلها .

6ـ الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ومنظمات التعليم العالي الاقليمية والعالمية .

7 ـ الالتزام بالتطوير والتحديث منهاجاً اساسياً في التعليم العالي والبعد عن النمطية وتكريس التميز والاختلاف بين مؤسسات التعليم العالي .

هذه بعض الآراء والافكار طرحناها ونحن نتحدث عن التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته لأننا نرى أن الانسان الفاعل في عصر الثورة التكنولوجية الثالثة هو انسان متعدد المهارات والقدرات وهو القادر على التعلم الدائم والقابل بالتدريب والتأهيل والمقبل عليهما لمرات عديدة في حياته العملية والمجتمع الفاعل هو المجتمع الذي تستأثر فيه (خدمات المعلومات) بأكبر نصيب من الوقت والطاقة والقوة البشرية .

فالعقل البشرى وقوة المعرفة وتنظيمها والاستغلال الامثل هو العماد الأول لهذه الثورة . انها ثورة يمكن لأي شعب ـ صغيراً كان أم كبيراً أن يملك زمامها اذا ما أحسن تربية ابنائه وأعدهم للحصول على المعرفة وتنظيمها واستخدامها بطريقة فعالة .

هذا ما يحتاجه مشهد الانطلاق لأي مجتمع للمشاركة في صنع الحياة في القرن الحادي والعشرين وبدون ذلك لايكون لهذه الأمة مكان فوق الأرض ـ فضلاً عن مكانة وذكر في السماء .

1ـ انطوان زحلان : التخطيط التربوي والتحولات التقنية المعاصرة ، المجلة العربية للتربية المجلد السابع عشر العدد الأول يونيو 1997 ص153 .

2-Reich, R., The Wealth of Nations. New york: VintagBooks,1992

3-Steiner, G.A., Stra -tegic Planning :What Every Manager Must-know . New york :The Ftee Press, 1979,P.12

4ـ علي احمد مدكور التعليم العالي في الوطن العربي القاهرة دار الفكر العربي 2000 ، ص15 .

5ـ علي أحمد مدكور ، مرجع سابق ص 17 .

6-Report On thestate of Eaucation in Atri Unesco,Breda Septembr , 1995,p.104

7ـ عبدالله بويطانة (سياسة التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ، المجلة العربية للتعليم العالي العدد الاول ديسمبر 1995م ص166 ـ167 .

8ـ علي احمد مدكور ، الشجرة التعليمية ، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية القاهرة دار الفكر العربي ، 1999 ص47 ـ49 .

9ـ محمد نبيل نوفل (رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين المنظور العالمي والمنظور العربي) المجلة العربية للتربية المجلد السابع العدد الاول 1997، ص190 .

10ـ انظر ، محمد نبيل ، نوفل تأملات في فلسفة التعليم الجامعي ، المؤتمر التربوي الثاني كلية التربية جامعة البحرين مايو 1991م .